

أحكام النساء

[42] وليس كذلك الحكم في نكاح الرجل العمة على بنت أخيها ، والخالة على بنت أختها ، بل على الصغرى المقام مع الكبرى ، فان كرهت ذلك فليس لها فيه خيار . وليس للمرأة الاعتراض على زوجها في التسري (9) عليها بالاماء ، والنكاح عليها بملك اليمين ، ولا لها الاعتراض عليه في نكاح ثلاث نسوة حرائر عليها بعقد النكاح . ولها إذا تزوج عليها بحرة أن تلتبس منه العدل في الانفاق والنكاح ، وتمنعه من الجور عليها في الفعال ، قال الله تعالى : (فا نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة ، أو ما ملكن أيمانكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا) (2) . وإذا عجز الرجل عن نفقة زوجته ، كان لها انظاره الى ميسرة ، [وليس لها الزامه الفراق الا أن يستمر به العجز عن الانفاق] (3) . وليس على المرأة رضاع الولد الا أن تبرع بذلك ، وللاب أن يستأجر لولده من يرضعه ، فان رضيت الام بقدر الاجرة التي رضيت بها الأجنبية ، كانت أحق برضاعه بها . وليس على المرأة خدمة زوجها في ثيابه ، والخبز ، والطبخ ، وأمثال ذلك ، فان تبرعت به فقد أحسنت ، فان لم تفعله لم يكن للزوج إلزامها عليه . (1) في نسخة (ج)

اليسرى . (2) النساء : 3 . (3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج) .
